هيئة سوق رأس المال والشركة الفلسطينية لخدمات الدفع تعززان التحول الرقمي بانضمام القطاعات المالية غير المصرفية إلى منظومة E-SADAD

أعلنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية والشركة الفلسطينية لخدمات الدفع عن انضمام الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية إلى منظومة E-SADAD، بما يتيح توسيع قنوات الدفع الإلكتروني للخدمات المالية والتأمينية، وتعزيز إمكانية الوصول إليها من خلال التطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية في خطوة تعزز التحول الرقمي في القطاع المالي الفلسطيني، وتوسّع نطاق الاستفادة من حلول الدفع الإلكتروني.

ويأتي هذا التطور في إطار التعاون بين الجانبين لتطوير الخدمات المالية الرقمية، وتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في مختلف القطاعات، من خلال توظيف البنية التحتية الرقمية التي توفرها الشركة الفلسطينية لخدمات الدفع، والعمل على مواءمة الحلول التقنية مع احتياجات هيئة سوق رأس المال والقطاعات الخاضعة لإشرافها، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي، وتقليل الاعتماد على النقد، وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات المالية عبر قنوات رقمية آمنة ومتاحة.

وجرى إطلاق هذا التعاون في مقر الهيئة في سردا، حيث أستقبل السيد عمار العكر رئيس مجلس الإدارة وكل من السيد براق النابلسي المدير العام والمدراء العامين في الهيئة وفد الشركة الفلسطينية لخدمات الدفع، برئاسة الأستاذ نادر الصالحي، المدير العام ويرافقه عدد من المسؤولين في الشركة.

ورحب العكر بوفد الشركة وأشار الى أن انضمام القطاعات المالية غير المصرفية إلى منظومة E-SADAD يمثل خطوة مهمة في تطوير التكامل بين المؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع، حيث عمل الجانبان على تهيئة المتطلبات اللازمة لتوسيع نطاق الاستفادة من

المنظومة، وتطوير حلول تتناسب مع طبيعة الخدمات المقدمة واحتياجات المؤسسات والمستخدمين، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتحسين كفاءة عمليات الدفع والتحصيل.

وفي هذا السياق، قال الأستاذ نادر الصالحي، المدير العام للشركة الفلسطينية لخدمات الدفع بأن انضمام القطاعات المالية غير المصرفية إلى منظومة E-SADAD يمثل خطوة مهمة في مسار توسيع نطاق المدفوعات الرقمية في فلسطين، ويعكس أهمية التكامل بين الجهات الرقابية والمؤسسات العاملة في قطاع المدفوعات لتطوير حلول تستجيب لاحتياجات مختلف القطاعات وتواكب تطور خدماتها.

وأضاف الصالحي أنه ومن خلال التعاون مع هيئة سوق رأس المال، عملت الشركة على تطوير حلول ومشاريع رقمية تتناسب مع طبيعة الخدمات التي تقدمها الهيئة واحتياجات القطاعات الخاضعة لإشرافها، مع التركيز على التكامل التقني، وتبسيط الإجراءات، وتحسين تجربة المستخدم، بما يحقق قيمة مضافة للمؤسسات والمواطنين. ونتطلع إلى مواصلة هذا التعاون وتطوير خدمات ومشاريع جديدة تعزز التكامل الرقمي وتواكب تطورات القطاع المالي واحتياجاته المستقبلية.

وأكد العكر على أهمية التعاون مع الشركة الفلسطينية لخدمات الدفع، والأثر الايجابي لانضمام القطاعات المالية غير المصرفية إلى منظومة E-SADAD في تطوير الخدمات المالية والتأمينية، وتعزيز التحول الرقمي والشمول المالي، وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات، حيث تشمل الخدمات التي يتيحها هذا التطور إمكانية تقسيط أقساط التأمين من خلال التطبيقات البنكية، بما يوفر خيارات دفع أكثر مرونة للمواطنين، ويسهم في تسهيل الوفاء بالالتزامات التأمينية وتعزيز تجربة المتعاملين مع شركات التأمين. كما يتيح توسيع قنوات الدفع الإلكتروني فرصًا لتطوير آليات تحصيل المستحقات، وتحسين كفاءة العمليات المالية، وتقليل الوقت والجهد المرتبطين بعمليات الدفع والتحصيل التقليدية.

يذكر أن إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني قد شمل كافة القطاعات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف الهيئة بموجب احكام قانون هيئة سوق رأس المال وهي قطاع التأمين، قطاع الأوراق المالية، قطاعي التأجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري، والأنشطة المالية غير المصرفية الأخرى، بما يمكن هذه القطاعات من تسديد رسوم الترخيص السنوية عبر منصة E-SADAD، وذلك بعد استكمال كافة الاجراءات الفنية والتقنية لربط المنصة مع البرنامج المالي

المحوسب للهيئة، ويأتي ذلك انسجاماً مع توجيهات مجلس إدارة الهيئة برقمنة عمليات الهيئة الرقابية والفنية. ولا يقتصر هذا التعاون على إتاحة قنوات إضافية للدفع، بل يشمل العمل على تطوير حلول ومشاريع رقمية تستجيب لاحتياجات القطاعات المالية غير المصرفية، من خلال التكامل التقني بين المؤسسات ومنظومة E-SADAD، مع التركيز على تحسين تجربة المستخدم، وتسهيل الوصول إلى الخدمات، وتطوير آليات تقديمها بما يواكب التطورات التكنولوجية واحتياجات السوق الفلسطيني.

وتؤكد الشركة الفلسطينية لخدمات الدفع وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية أهمية مواصلة العمل والتنسيق لتطوير الخدمات المالية الرقمية، وتعزيز اعتماد الحلول الإلكترونية في تسديد الالتزامات المالية والتأمينية، والبناء على هذا التعاون لتقديم المزيد من الحلول والمشاريع التي تدعم التحول نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة وشمولاً ، وتعزز استفادة المواطنين والمؤسسات من الخدمات المالية المتاحة.

هيئة سوق رأس المال تستضيف طلبة مساق قانون التأمين من جامعة بيرزيت

استضافت هيئة سوق رأس المال في مقرها طلبة مساق قانون التأمين من كلية الحقوق والإدارة العامة في جامعة بيرزيت، برفقة محاضر المساق الأستاذ راضي الجعبة، وذلك في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز المعرفة التأمينية لدى طلبة الجامعات وإطلاعهم على واقع صناعة التأمين في فلسطين.

وخلال اللقاء، قدم الدكتور أمجد قبها، مدير عام الإدارة العامة للتأمين في الهيئة، عرضًا تناول أهداف الهيئة وغاياتها ودورها في تنظيم قطاع التأمين والإشراف عليه، والجهود التي تبذلها لمواكبة التطورات المحلية والدولية في هذا المجال، بما في ذلك عضويتها في الاتحاد الدولي لمشرفي التأمين (IAIS) وما تتيحه من فرص للاطلاع على

المستجدات والتوجهات الدولية في مجال الإشراف على التأمين. كما استعرض قبها مكونات قطاع التأمين في فلسطين، بما يشمل المؤسسات والشركات وأصحاب المهن، وأبرز التحديات والفرص التي تواجه القطاع وآفاق تطويره، مع التطرق إلى الجهود التشريعية الرامية إلى تطوير البيئة الناظمة لعمل القطاع وفي مقدمتها مشروع قانون التأمين الجديد.

وفي السياق ذاته، استعرض الأستاذ بلال أبو زينة، مدير دائرة الشؤون القانونية بالإنابة في الهيئة، آلية الاحتساب الخاصة بجدول يلنك، موضحًا الأسس والجوانب الفنية المرتبطة بها وتطبيقاتها في قطاع التأمين.

وتعكس هذه الزيارة أهمية التواصل بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التنظيمية والرقابية، بما يتيح للطلبة فرصة التعرف على واقع قطاع التأمين من منظور عملي، وفهم الأدوار التنظيمية والتشريعية والفنية المرتبطة به، إلى جانب الاطلاع على الجهود المبذولة لتطويره ومواكبة المستجدات في هذا المجال.

هيئة سوق رأس المال تستعرض التأمين الزراعي المبني على المؤشر لمجموعات عمل الشمول المالي

استضافت هيئة سوق رأس المال اجتماعاً موسعاً لمجموعات عمل الشمول المالي وهي مجموعة تمكين المستهلك ومجموعة المنتجات المبتكرة ومجموعة المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف عرض ومناقشة أبرز مخرجات التقييم الشامل الذي نفذته الهيئة مؤخرا فيما يخص التأمين الزراعي المبني على المؤشر.

واستهل اللقاء بالترحيب بالحضور واستعراض اجندة العمل من قبل الدكتور بشار ابو زعرور رئيس الفريق الفني للشمول المالي للقطاع المالي غير المصرفي، موضحاً ان هذا اللقاء يأتي في سياق اعمال مجموعات العمل واجتماعاتها الدورية في متابعة تنفيذ خطة الشمول المالي المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، كما أشار الى أن موضوع تطوير البيئة الممكنة لتأمين المخاطر المناخية والزراعية المعتمد على المؤشر هو أحد البرامج الرئيسية الواردة في الخطة التنفيذية للاستراتيجية، إضافة الى تعزيز البيئة التنظيمية والفنية اللازمة لتطوير منتجات تأمين متناهية الصغر.

وقدم الدكتور أمجد قبها مدير عام الإدارة العامة للتأمين في الهيئة عرضاً مفصلاً لمفهوم التأمين الزراعي المبني على المؤشر وضح فيه ابرز نتائج التقييم الذي قامت به الهيئة مؤخرا من خلال دراسة شاملة نفذت من قبل شركة ايرنست ويونج وبتمويل من قبل مؤسسة التمويل الدولية، وذلك في سياق تحقيق أهداف الهيئة الرامية الى تطوير قطاع التأمين وتعزيز الشمول التأميني، حيث تأتي دراسة إمكانية تطوير التأمين الزراعي المبني على المؤشر في فلسطين استجابةً للحاجة إلى تقييم فرص تطوير حلول تأمينية مبتكرة للقطاع الزراعي، وفهم مدى ملاءمتها للواقع الفلسطيني، وتحديد المتطلبات التي ينبغي توافرها قبل الانتقال إلى أي تطبيق عملي. وأشار الدكتور قبها الى ان أهمية الدراسة لا تنحصر فقط في بحث إمكانية تقديم منتج تأميني جديد، بل تمتد إلى استكشاف البيئة اللازمة لتطوير هذا النوع من المنتجات، بما يشمل البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية، والبيانات المناخية والزراعية، إضافة الى تحليل سلاسل القيم الزراعية بما يشمل دراسة طبيعة الأنشطة والمحاصيل الزراعية والمخاطر التي تواجهها، وقدرات شركات التأمين وإعادة التأمين في تلبية مثل هذه المنتجات التأمينية، واحتياجات المزارعين ومدى ملاءمة الحلول المقترحة لهم.

وأكد الدكتور قبها على أن دراسة فرص تطوير التأمين الزراعي المبني على المؤشر تفتح المجال أمام تعزيز التعاون بين المؤسسات المعنية بالشمول المالي والجهات العاملة في قطاعات التأمين والزراعة والبيانات المناخية والتمويل والتنمية. فنجاح أي توجه في هذا المجال يتطلب تكامل الخبرات والبيانات والقدرات، وفهماً مشتركاً لاحتياجات المزارعين والتحديات التي تواجههم. وتم الإجابة على استفسارات الحضور وملاحظاتهم حول الموضوع، حيث شهد اللقاء

تفاعلا واضحا لما لموضوع التأمين الزراعي من أهمية وارتباط مباشر في تعزيز الشمول المالي والشمول التأميني.

وتم أيضا خلال اللقاء الموسع استعراض التقدم الحاصل في تنفيذ البرامج الواردة في خطة عمل الشمول المالي، بما يشمل أنشطة واعمال مجموعات العمل خلال الفترات السابقة وتم استعراض برامج العمل للفترة من قبل رئاسة اللجنة الفنية للشمول المالي، وما هو متوقع من لجان العمل تمهيدا لعقد اجتماع اللجنة الوطنية للشمول المالي بداية العام القادم وما يتطلبه من رصد وقياس التطورات الحاصلة في الشمول المالية والتحديات التي تفرضها الظروف الراهنة وسبل معالجتها.

هيئة سوق رأس المال وسلطةٍ الأراضي تعقدٍان لقاءً تعريفياً وتدريبياً حول التأجير التمويلي العقاري

عقدت سلطة الأراضي وهيئة سوق رأس المال لقاءً تعريفياً وتدريبياً في مقرٍ الهيئة، حول تعليمات تسجيل المال غير المنقول المؤجر تأجيراً تمويلياً، وذلك بمشاركة عدد من مديري الإدارات العامة ومديري الدوائر المختصة في سلطة الأراضي، إلى جانب الفريق المختص من هيئة سوق رأس المال.

وافتتح اللقاء السيدة لينا غبيش مدير عام الإدارة العامة للتأجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري في الهيئة التي رحبت بالحضور وأشارت الى أن هذا اللقاء هو نتاج عمل مشترك ما بين الهيئة وسلطة الأراضي لاعداد و صياغة التعليمات، وأكدت على أهمية عقد مثل هذه اللقاءات المتخصصة التي تضمن رفع كفاءة العمليات في تطبيق التعليمات والاجراءات ذات العلاقة، وأكدت على أن التعاون مستمر ما بين الهيئة و سلطة الأراضي لتنفيذ و تطبيق هذه التعليمات والحفاظ على منظومة منسجمة في التمويل وتسجيل الاموال غير المنقولة.

وقدمت هيئة سوق رأس المال عرضاً حول قطاع التأجير التمويلي، تناولت الأستاذة نسرين جرار في الجزء الأول من العرض مفهوم التأجير التمويلي وأنواعه وشروطه والفرق بينه وبين القروض، إلى جانب تطور نشاط التأجير التمويلي في فلسطين والتي أظهرت تطورا ملحوظا في مستويات النمو في النشاط

أما الجزء الثاني من العرض تم تقديمه من خلال السيد محمد بواطنة- مدير دائرة التفتيش والتحليل المالي، وتناول فيه الأهمية الاقتصادية للتأجير التمويلي العقاري ولما سيكون له من اثر إيجابي في زيادة عمق النظام المالي من خلال تقديم بدائل تمويلية جديدة، ودخول لاعبين جدد في السوق وزيادة المنافسة في سوق التمويل العقاري ومساعدة المطورين العقاريين في سرعة دوران المخزون العقاري/ تسييل الأصول العقارية و تنشيط السوق العقاري. كما أوضح السيد بواطنة أن تنظيم هذا النشاط ووضع الاليات المناسبة لتفعيله سيعمل بالضرورة على مأسسة القطاع العقاري وزيادة الحوكمة فيه والشفافية عبر حصر التعاملات من خلال شركات تمويل مرخصة وخاضعة للرقابة، بدلاً من البيوعات غير الرسمية، بالتالي، إرساء الأسس السليمة لإيجاد تنظيم شامل لمنظومة التمويل العقاري وادماج المطورين ضمن السوق الرسمي لقطاع التمويل العقاري.

كما استعرض السيد بواطنة العلاقة التكاملية مع سلطة الأراضي في ظل التعاون والتنسيق المستمر بين الهيئة وسلطة الأراضي وذلك من خلال وضع الأسس الجزئية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل يساهم في دعم تنظيم التمويل العقاري وتوفير قطاع عقاري محفز وامن للاستثمار، بالإضافة الى موائمة الأدوات التمويلية الحديثة مع رؤية الهيئة في تنظيم نشاط التمويل العقاري ورؤية سلطة الأراضي في توفير قطاع عقاري محفزا وامن للاستثمار.

من جانبها، قدمت سلطة الأراضي عرضاً تناول الإطار القانوني والإجرائي المتعلق بالتأجير التمويلي العقاري، وإجراءات تسجيل الأموال غير المنقولة محل عقود التأجير التمويلي لدى دوائر تسجيل الأراضي، وآليات نقل الملكية وتثبيت الحقوق والإشارات المرتبطة بهذه العقود، إضافة إلى توضيح الإجراءات والتعليمات المعتمدة ذات العلاقة. وقدم العرض من جانب سلطة الأراضي رئيس ديوان رئيس سلطة الأراضي الأستاذة هديل البرغوثي، ومدير عام الإدارة العامة للتسجيل الأستاذ أمجد الغفري، ونائب مدير عام التسجيل الأستاذة رجاء فقها.

كما ناقش المشاركون عدداً من الجوانب التطبيقية والإجرائية

المرتبطة بتنفيذ التعليمات، والتحديات التي قد تواجه تطبيقها، بما يسهم في توحيد الإجراءات وتعزيز التكامل والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة.

ويأتي اللقاء في إطار التعاون والتنسيق بين سلطة الأراضي وهيئة سوق رأس المال، في أعقاب إصدار رئيس سلطة الأراضي الوزير علاء التميمي تعليمات تسجيل المال غير المنقول المؤجر تأجيراً تمويلياً رقم (1) لسنة 2026م، استناداً إلى أحكام القرار بقانون رقم (6) لسنة 2014م بشأن التأجير التمويلي، بهدف تنظيم إجراءات تسجيل ونقل ملكية العقارات والأراضي الخاضعة لعقود التأجير التمويلي.

هيئة سوق رأس المال تشارك في فعاليات أسبوع المستثمر العالمي 2026

شاركت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في فعاليات أسبوع المستثمر العالمي 2026، التي تنظمها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) مطلع تشرين الأول/أكتوبر الجاري 2026، تحت شعار «استثمر في مستقبلك، احمه اليوم»، وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة لإطلاق هذه المبادرة العالمية الهادفة إلى تعزيز تثقيف المستثمرين وحمايتهم ونشر الثقافة المالية.

وتأتي مشاركة الهيئة هذا العام في إطار جهودها المتواصلة لنشر الثقافة المالية والاستثمارية وتعزيز الوعي لدى فئة الشباب، من خلال تنفيذ مجموعة من الفعاليات التوعوية التي استهدفت طلبة المدارس، لا سيما طلبة المرحلة الثانوية، بهدف تزويدهم بالمعارف والمهارات الأساسية التي تساعدهم على اتخاذ قرارات مالية

واستثمارية واعية ومدروسة، وتعريفهم بالمخاطر التي قد تواجههم في البيئة المالية والرقمية.

وفي هذا السياق، نفذت الهيئة زيارات توعوية لعدد من المدارس الحكومية والخاصة، شملت مدارسة الماجدة وسيلة، والهاشمية للبنين، ومدارس المستقبل، فيما استقبلت في مقرها طلبة مدرسة المونتيسوري، وتضمنت هذه الزيارات أنشطة توعوية هدفت إلى تعريف الطلبة بأساسيات الثقافة المالية والاستثمارية، وأهمية اتخاذ القرارات المالية السليمة، وسبل الوقاية من مخاطر الاحتيال المالي والرقمي.

كما نفذت الهيئة أنشطة تفاعلية ورقمية إلى جانب اللقاءات التوعوية المباشرة مع الطلبة، حيث طورت لعبة رقمية توعوية تفاعلية تهدف إلى قياس مدى قابلية الأفراد للتعرض لأساليب الاحتيال المالي والاستثماري، وتعريف الطلبة بأبرز المؤشرات والأساليب التي قد يستخدمها المحتالون لاستدراج الضحايا، بما يعزز قدرتهم على التعرف على المخاطر والتعامل معها بوعي أكبر.

وركزت فعاليات الهيئة على المحاور الرئيسية الثلاثة التي اعتمدتها المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) لحملة أسبوع المستثمر العالمي 2026، وهي مرونة المستثمر، والخداع الرقمي، والتنبيه من الاحتيال، إلى جانب موضوعات تعليمية مكمّلة تتناول أساسيات الاستثمار والمستثمرين الشباب والجيل القادم.

وأكد السيد براق النابلسي، مدير عام الهيئة، أن حماية المستثمرين تتطلب تعزيز قدرتهم على التمييز بين الفرص الاستثمارية الحقيقية والعروض المضللة، في ظل التطور المتسارع للوسائل الرقمية وتزايد أساليب الاحتيال المالي والاستثماري. وشدد على أهمية التحقق من المعلومات الاستثمارية ومصادرها، وفهم المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية، بما يسهم في الحد من تعرض الأفراد للاحتيال وتعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات مدروسة.

من جانبه، أوضح السيد مراد جدبة، مدير عام الإدارة العامة للأسواق المالية في الهيئة، أن مشاركة الهيئة في أسبوع المستثمر العالمي تأتي في إطار جهودها الرامية إلى إيصال رسائل التوعية المالية والاستثمارية إلى فئة الشباب بوسائل تفاعلية تتناسب مع اهتماماتهم وطبيعة استخدامهم للمنصات الرقمية. وأشار إلى أن الزيارات المدرسية واللعبة الرقمية التوعوية والمحتوى الرقمي تسهم في تقديم مفاهيم الاستثمار ومخاطر الاحتيال بأساليب مبسطة وتفاعلية،

تساعد الشباب على اكتساب المعرفة اللازمة للتعامل مع التحديات المالية والرقمية.

ومنذ إطلاق أسبوع المستثمر العالمي عام 2017، تطورت المبادرة لتصبح حملة عالمية تصل إلى ملايين الأفراد في أكثر من 100 دولة ، بمشاركة جهات تنظيمية للأسواق المالية ومؤسسات أكاديمية وأطراف معنية من مختلف أنحاء العالم، بهدف تعزيز تثقيف المستثمرين وحمايتهم وتشجيعهم على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة قائمة على المعلومات والحقائق.

وتجدد الهيئة، من خلال مشاركتها في النسخة العاشرة من أسبوع المستثمر العالمي، التزامها بمواصلة جهود التثقيف المالي والاستثماري في فلسطين، وتعزيز قدرة الأفراد، وخاصة الشباب، على التعامل الواعي مع الفرص والمخاطر المالية، بما يسهم في ترسيخ سلوك مالي مسؤول ويدعم جهود حماية المستثمرين والحد من مخاطر الاحتيال.

هيئة سوق راس المال تعقد لقاء يجمع شركات التأجير التمويلي ومشروع الشمول المالي الريفي

في إطار جهود الهيئة في تطوير قطاع التأجير التمويلي وتعزيز دوره في دعم التنمية الاقتصادية والشمول المالي، عقدت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية لقاء تعريفي جمع شركات التأجير التمويلي مع إدارة مشروع الشمول المالي الريفي لقاء بهدف التعريف بالمشروع واستعراض الفرص المتاحة أمام الشركات.

وجرى خلال اللقاء تقديم عرض حول أهداف المشروع ومكوناته الرئيسية وتحديدا مبادرة صندوق التحدي للابتكار الذي يهدف إلى تشجيع المؤسسات المالية على تطوير وتقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة

تستجيب لاحتياجات المجتمعات الريفية وتحديدا صغار المزارعين من خلال دعم تطوير المنتجات المالية الجديدة وقنوات توزيع مبتكرة تسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. وشهد اللقاء نقاشا مع ممثلي شركات التأجير التمويلي حول فرص الاستفادة من صندوق التحدي، وإمكانية تطوير منتجات تمويلية تستجيب لاحتياجات القطاع الزراعي والمشاريع الريفية، إلى جانب استعراض مجالات التعاون الممكنة مع إدارة المشروع والجهات ذات العلاقة.

وأكدت الهيئة على الأهمية الاستراتيجية لقطاع التأجير التمويلي باعتباره أحد القطاعات المالية غير المصرفية المهمة، ودوره في توفير حلول تمويلية بديلة تسهم في تمكين المشاريع الإنتاجية والزراعية من تمويل الأصول والمعدات اللازمة لتطوير أعمالها، مشددة على أهمية إشراك شركات التأجير التمويلي في المبادرات والبرامج التنموية والتمويلية، بما يعزز قدرتها على تنويع منتجاتها وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها، والوصول إلى شرائح وقطاعات اقتصادية جديدة. ويأتي هذا اللقاء في إطار جهود الهيئة إلى تعزيز دور قطاع التأجير التمويلي وتوسيع نطاق مشاركته في المبادرات والبرامج التنموية من خلال بناء الشراكات وتعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والدولية والجهات المانحة بما يسهم في إتاحة فرص جديدة أمام الشركات للاستفادة من مصادر التمويل والدعم الفني ويدعم مساهمة القطاع في التنمية الاقتصادية المستدامة.

يذكر أن مشروع الشمول المالي الريفي هو مشروع ممول من قبل الاتحاد الأوروبي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والوكالة الإسبانية للتعاون الانمائي، ويتم الاشراف عليه من قبل لجنة توجيهية برئاسة مشتركة من قبل معالي وزيري المالية والزراعة وعضوية كل من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية.

هيئة سوق رأس المال تخصص الرقم #533 لاستقبال شكاوى واستفسارات الفوركس

أعلنت هيئة سوق رأس المال عن تخصيص الخط الهاتفي **#533** لاستقبال شكاوى واستفسارات المواطنين والمستثمرين المتعلقة بنشاط الفوركس، وذلك على مدار الساعة.

وأوضحت الهيئة أن تخصيص الخط يأتي في إطار جهودها لتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور، وتمكين المواطنين والمستثمرين من تقديم شكاواهم وملاحظاتهم المتعلقة بنشاط الفوركس، بما يتيح للهيئة متابعتها ودراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها والرد عليها.

وأكدت الهيئة أن استقبال الشكاوى يأتي في إطار دورها في تعزيز حماية المستثمرين وتنظيم نشاط الفوركس، داعيةً المواطنين والمستثمرين إلى توخي الحذر عند التعامل مع الجهات العاملة في هذا المجال، والتأكد من حصولها على التراخيص اللازمة من الهيئة. وأشارت الهيئة إلى إمكانية تقديم الشكاوى أيضًا من خلال بوابة الشكاوى الإلكترونية المتاحة عبر موقعها الرسمي، داعيةً المواطنين والمستثمرين إلى التحقق من الجهات المرخصة لممارسة نشاط الفوركس قبل التعامل معها، والاطلاع على قائمة الجهات المرخصة والمنشورة عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة www.pcma.ps.

كما وأكدت الهيئة مواصلة جهودها في تنظيم وتطوير قطاع الأسواق المالية، وتعزيز الوعي المالي، وحماية حقوق المستثمرين والمتعاملين، بما يسهم في الحد من المخاطر والممارسات غير المرخصة، وتعزيز الثقة في الاسواق المالية الوطنية، ودعم نموها وتطورها بما يخدم الاقتصاد الفلسطيني.

هيئة سوق رأس المال تختتم الورش التعريفية لمؤشر الحوكمة

اختتمت الهيئة سلسلة الورش التعريفية الخاصة بمؤشر الحوكمة والتي عقدتها بمشاركة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بهدف التعريف بمؤشر الحوكمة وآلية احتساب مؤشراته ومحاوره، وشرح منهجيته وأهدافه، بما يسهم في تعزيز فهم الشركات المدرجة لمتطلبات المؤشر ومكوناته، وتهيئة الشركات للتعامل معه بصورة واضحة وفعالة، وذلك في إطار جهود الهيئة لتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية وتطوير الممارسات المؤسسية لدى الشركات المدرجة.

وخلال الورش، استمعت الهيئة إلى ملاحظات الشركات ومقترحاتها حول مؤشر الحوكمة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بمنهجية المؤشر ومكوناته وآلية تطبيقه، حيث ستعمل الهيئة على دراسة هذه الملاحظات والاستفادة منها في تطوير المؤشر بما ينسجم مع أفضل الممارسات، وبما يعكس واقع الشركات المدرجة وخصوصية البيئة الاقتصادية المحلية.

وأكدت الهيئة أن إطلاق مؤشر الحوكمة يأتي في سياق توجهاتها الرامية إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز الإفصاح والشفافية وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، بما يساهم في رفع مستوى الثقة بالسوق المالي وتعزيز تنافسية الشركات المدرجة.

وأشادت الهيئة بمشاركة الشركات المدرجة وتفاعلها الإيجابي مع الورش، مؤكدة أهمية استمرار الحوار والتنسيق مع الشركات ومختلف الأطراف ذات العلاقة لضمان تطوير منظومة الحوكمة في فلسطين وتعزيز الممارسات السليمة في الشركات المدرجة، يذكر ان مؤشر الحوكمة يستند الى خمسة محاور رئيسية وهي مجلس الإدارة، وحقوق المساهمين، والافصاح والشفافية، والرقابة وإدارة المخاطر، والاستدامة، ولكل محور من المحاور مجموعة من المعايير التي ستعمل على قياس أداء الشركات بما مجموعه 65 معيار لكافة المحاور، ليتم على اثرها تصنيف الشركات وفقا لالتزامها بتعليمات الحوكمة.

بيان صحفي مشترك: سلطة الأراضي وهيئة سوق رأس المال تعلنان انتقال صلاحيات تنظيم مهنة التخمين العقاري إلى سلطة الأراضي

رام الله – أعلنت هيئة سوق رأس المال وسلطة الأراضي الفلسطينية انتقال صلاحيات التنظيم والإشراف والرقابة على مهنة التخمين العقاري من هيئة سوق رأس المال إلى سلطة الأراضي، تنفيذًا لأحكام نظام التخمين العقاري رقم (7) لسنة 2026م، والذي صدر استنادًا لأحكام القوانين السارية ذات العلاقة بسلطة الأراضي، ودخل حيز النفاذ بعد نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 28/7/2026.

قال رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، السيد عمار العكر، إن انتقال صلاحيات تنظيم مهنة التخمين العقاري والإشراف والرقابة عليها إلى سلطة الأراضي يمثل خطوة مؤسسية تعكس تكامل الأدوار بين المؤسسات الوطنية، وتجسد نهجًا يقوم على توزيع الاختصاصات بما يعزز كفاءة العمل التنظيمي ويخدم المصلحة العامة.

وأضاف أنه منذ عام 2007، عملت الهيئة على بناء منظومة مهنية متكاملة لمهنة التخمين العقاري لأغراض تمويل الرهن العقاري، بما يضمن استقرار عمليات سوق تمويل الرهن العقاري، من خلال تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، وترخيص المخمنين العقاريين ورفع كفاءاتهم، وتنظيم برامج التدريب والامتحانات المهنية، وترسيخ المعايير المهنية والرقابية، الأمر الذي أسهم في بناء قاعدة من المخمنين العقاريين المؤهلين وتعزيز الثقة بالمهنة وبالتقارير الصادرة عنها.

وأكد العكر أن ما تحقق خلال السنوات الماضية يشكل قاعدة راسخة للبناء عليها، معربًا عن ثقته بأن سلطة الأراضي ستواصل تطوير المهنة وتعزيز كفاءتها، بما يحقق استدامة تنظيمها ويواكب

احتياجاتها المستقبلية، في إطار من التعاون والتكامل بين المؤسستين.

من جانبه، قال رئيس سلطة الأراضي الوزير علاء التميمي إن انتقال صلاحيات تنظيم مهنة التخمين العقاري إلى سلطة الأراضي يمثل خطوة مهمة تعكس الثقة بقدرة السلطة على تحمل مسؤوليات جديدة، وامتدادًا طبيعيًا لدورها في إدارة قطاع الأراضي والعقارات في فلسطين.

وأضاف أن سلطة الأراضي ستعمل على تطوير منظومة التخمين العقاري بما يواكب أفضل الممارسات الدولية، ويحافظ على المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال، مؤكدًا حرص السلطة على استمرارية الخدمات دون أي انقطاع، وعلى التواصل المباشر مع المخمنين العقاريين والمخمنين تحت التدريب لضمان انتقال سلس وواضح للصلاحيات، كما وشدد على أن هذا التكامل المؤسسي بين الجهتين يعزز من كفاءة العمل الحكومي، ويصب في خدمة المواطن والمصلحة الوطنية العليا.

وأكد الطرفان أن عملية نقل الصلاحيات والملفات ستتم وفق ترتيبات مؤسسية وفنية وقانونية منظمة، وبالتنسيق الكامل بينهما، بما يضمن سلامة إجراءات التسليم والاستلام، واستمرارية العمل، وعدم حدوث أي انقطاع في الخدمات أو فراغ في أعمال التنظيم والإشراف والرقابة.

وبموجب أحكام النظام، يُعد جميع المخمنين العقاريين المرخصين من قبل هيئة سوق رأس المال مرخصين حتى نهاية العام الجاري، كما تُحتسب فترات التدريب التي أنجزها المخمنون تحت التدريب خبرةً عمليةً لأغراض استيفاء شروط الحصول على الرخصة.

وأكد الطرفان إلى أنهما سيعقدان لقاءات مع المخمنين العقاريين والمخمنين تحت التدريب، لاطلاعهم على الإجراءات والترتيبات المرتبطة بانتقال الصلاحيات، بما يضمن وضوح المرجعية المختصة، وسلاسة متابعة الطلبات والملفات، وفقًا لأحكام النظام.

وفي الختام، تعرب هيئة سوق رأس المال عن شكرها وتقديرها لكافة الجهات الشريكة التي أسهمت في بناء وتطوير منظومة تنظيم مهنة التخمين العقاري على مدار السنوات الماضية، مثمنةً ما بذلته من جهود مهنية كان لها أثر بارز في إرساء الأسس التنظيمية للمهنة وتعزيزها.

كما ويؤكد الطرفان على استمرار التعاون والتنسيق المؤسسي بينهما ومع مختلف المؤسسات الوطنية، بما يسهم في استكمال مسيرة تطوير المهنة والتكامل المؤسسي، وتعزيز كفاءتها، وترسيخ منظومة تنظيمية فاعلة تخدم المصلحة العامة.

هيئة سوق رأس المال تعقد ورشة عمل لعرض نتائج دراسة التأمين الزراعي القائم على المؤشرات في فلسطين

عقدت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) وشركة إرنست ويونغ (EY)، ورشة عمل افتراضية عن بعد لعرض نتائج دراسة فرص نجاح التأمين الزراعي القائم على المؤشرات في فلسطين، بمشاركة ممثلين عن الجهات الحكومية ذات العلاقة، وشركات التأمين، والقطاع الزراعي، والتعاونيات والاتحادات الزراعية والمؤسسات الشريكة، وتأتي هذه الورشة في إطار جهود الهيئة الرامية إلى تطوير قطاع التأمين وتعزيز الابتكار في المنتجات التأمينية المقدمة للمواطنين، بالشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية، وبما يواكب احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا سيما القطاع الزراعي الذي يُعد من القطاعات الحيوية في فلسطين

وقد افتتح الورشة مدير عام الإدارة العامة للتامين في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، الدكتور أمجد قبها بالترحيب بالحضور، مؤكدًا أن القطاع الزراعي هو أحد أهم القطاعات الإنتاجية في فلسطين، ليس فقط لدوره في توفير الغذاء وخلق فرص العمل، وإنما أيضًا لما يمثله من أهمية في تعزيز صمود المواطنين والحفاظ على

الأراضي والموارد الطبيعية. إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات متزايدة، في مقدمتها التغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية، وانتشار الآفات والأمراض، وتقلبات الأسواق، فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية التي تزيد من حجم المخاطر التي يتحملها المزارعون. وفي ظل هذه التحديات، أصبح من الضروري البحث عن حلول مبتكرة ومستدامة لإدارة المخاطر الزراعية، ويأتي التأمين الزراعي على المؤشر كأحد أهم الأدوات التي يمكن أن تسهم في الحد من آثار الخسائر، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للمزارعين، وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، شريطة مراعاة خصوصية الواقع الفلسطيني بما يضمن استدامته من الجوانب الفنية والمالية والمؤسسية، مشددًا على أهمية الشراكة مع مختلف الجهات المحلية والدولية في تطوير هذا النوع من المنتجات التأمينية.

وشهدت الورشة نقاشًا تفاعليًا، استمعت خلالها الهيئة إلى آراء وملاحظات المشاركين، والتي ستسهم في تطوير التوصيات النهائية للدراسة، وصولاً إلى صياغة نموذج تأمين زراعي قائم على المؤشرات يلبي احتياجات وواقع السوق الفلسطيني، ويدعم استدامة القطاع الزراعي.

وفي السياق ذاته، أكدت الهيئة أن هذه الورشة تأتي في إطار جهودها الرامية إلى تطوير قطاع التأمين وتعزيز الابتكار في المنتجات التأمينية المقدمة للمواطنين، بالشراكة مع المؤسسات المحلية والدولية، وبما يواكب احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، ولا سيما القطاع الزراعي الذي يُعد من القطاعات الحيوية في فلسطين.